أماراباك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد الخامس، العدد الخامس عشر (2014). ص ص 127-138

اللّواحقُ التصريفيّةُ في العربيّة: المبنى والمعنى

هانـي البطّاط[*]

الملخّص: تؤدّي اللّواصقُ بعضَ المعاني الدّلاليّةِ المتنوّعةِ، ذلك أنَّ اللاصقةَ الواحدةَ قدْ تدلُّ على عدّةِ معانٍ؛ لأنَّ المفرداتِ في حقيقتِها، لا تحملُ في ذاتِها دلالةً مطلقة، بلْ تتَّخذُ دلالتَها منطلقةً منَ السّياقِ الذي تودعُ فيه. وتتضافرُ اللّواصقُ بتنوّعاتِها الثّلاث؛ السّوابق، واللّواحق والمقحمات، من أجلِ تأديةِ تخلّق وظائف دلاليّة متنوّعة، واللّواحق؛ التي تقع في نهاية الجذر؛ نحو لاحقة الألف، والنّون في المثنّى، والواو والنّون في الجمع المذكّر السّالم، أو الأفعال الخمسة، والألف والتّاء في الجمع المؤنّث السالم.

الكلمات المفتاحية: اللواحق التصريفية، اللغة العربية.

Suffixes in Arabic Language: Constructing and Meaning

Hani Al-Batat

Abstract: Affixes have different meanings. A single affix might have several meanings. Infact, lexical items do not have absolute reference, but they acquire their meanings from the context. Therefore, all three kinds of affixes: prefixes, infixes and suffixes, perform numerous referential functions. Suffixes that are attached to the end of roots, include al-alf and al-noon in duality, al-waw and al-noon in masculine plurals …etc.

Keywords: Suffixes, Arabic Language.

(*) قسمُ اللّغةِ العربيّة، كليّةُ الآداب، جامعةُ الخليل، الخليل ـ فلسطين، battathani5@yahoo.com

المقدّمة:

تحدث عمليّة اللّصق بواسطة مكوّنات تُلْصق بالكلم تُسمّى السّوابق التي تقع في بداية الجذر، ومثال ذلك في العربيّة لواصق المضارعة؛ أكتُبُ، ونكْتُبُ، وتكْتُبُ، وَيَكْتُبُ، أو عن طريق اللّواحق، التي تقع في نهاية الجذر؛ نحو لاحقة الألف، والنّون في المثنّى، والواو والنّون في الجمع المذكّر السّالم، أو الأفعال الخمسة، والألف والتّاء في الجمع المؤنّث السالم، أو عن طريق المقحمات، التي تقع في حشو الجذر، ومثاله في العربيّة التّضعيف (Reduplication). وقد تباينت ترجمات بعض الباحثين العرب لـ(Prefixes) و(Sufixes) و(Infixes)؛ فمنهم من ترجم السّوابق بالصّدور([1])، واللواصق القبلية([2]). وترجموا اللّواحق بالأعجاز، والكسع([3])، واللّواحق البعديّة([4]). وترجموا المُقحمات بالدّواخل، والأواسط، والأحشاء([5]). ويسمّي بعض الباحثين تلكم العمليّة بـ(الوصل) و(الضمّ) إذ لها وظيفة مهمّة في تصريف الكلم([6]).

وقد وُجدت بعض المصطلحات في الكتب اللّغويّة القديمة تؤدّي معاني الإلصاق، فقد ألمع سيبويه إلى السّوابق بمصطلح " لاحقة أوليّة"، يقول في حديثه عن مورفيمات المضارعة:

"واعلم أنَّ الهمزة، والياء، والتّاء، والنّون خاصّة في الأفعال ليست لسائر الزّوائد، وهنَّ يلحقن أوائل في كلّ فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيْتَ أنَّ الفعل لم تُمضِهْ، وذلك قولك أفعَلُ، ويَفعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ"([7]).

وقد ميّز المبرّد الزّوائد من الملحقات في قوله: "فإنْ قلْتَ: عجوز، أو رغيف، أو رسالة، فالياء والواو، والألف زوائد، ولسنَ بملحقات"([8]).

وقد استخدم ابن الأنباري بدل اللاصقة "اللازقة" في ثني حديثه حول ألف التأنيث المقصورة، يقول: "وإذا سمّيْتَ رجلاً بـ"إحدى" لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لمكان ألف التأنيث اللازقة بالمؤنّث، وليست كالهاء"([9]).

ولعلّ إشارة الميداني دالّة على أنَّ موضوع اللّواصق كان ماثلاً في أذهانهم، وإن لم يعبّروا عنه بالمصطلحات الحديثة نفسها، يقول: "واعلم أنَّ هذه الزّيادة تقع أوّلاً؛ نحو يضربُ، وتضربُ، ووسطاً؛ نحو ضروب، وضريب، وآخراً نحو ضَرْبان"([10]). وقد أفرد ابن عصفور باباً سمّاه: "باب التّاء اللاحقة الاسم للتأنيث"([11]).

وبناءً على ما تقدّم، يكون مقصد الإلصاق؛ زيادة تُضاف إلى جذر الكلمة من سوابق ولواحق ومقحمات، وقد حدَّ ابن يعيش الزيادة بأنّها:" إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها؛ إمّا لإفادة معنى كألف ضارب، وواو مضروب، وإمّا لضرب من التوسّع في اللّغة؛ نحو ألف حمار، وواو عمود، وياء سعيد، وحروف الزّيادة عشرة... ويجمعها " اليوم تنساه"، وكذلك "سألتمونيها"

---

[1] ـ المسدّي، **مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات**، ص75،73. وتمّام حسان، **مناهج البحث في اللّغة**، ص221.

[2] ـ الهاشمي، **كيفيّة تعريب السّوابق واللّواحق في اللّغة العربيّة**، ص27.

[3] ـ الشّهابي، **المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث**، ص12. وتمّام حسان، **مناهج البحث في اللّغة**، ص221.

[4] ـ الهاشمي، **كيفيّة تعريب السّوابق واللّواحق في اللّغة العربيّة**، ص63.

[5] ـ تمّام حسان، **مناهج البحث في اللّغة**، ص221.

[6] ـ أولمان، **دور الكلمة في اللّغة**، ص155.

[7] ـ سيبويه، **الكتاب**، 287/4.

[8] ـ المبرّد، **المقتضب**، 3/4.

[9] ـ ابن الأنباري، **المذكّر والمؤنّث**، 242/2.

[10] ـ الميداني، **نزهة الطّرف في علم الصّرف**، ص5.

[11] ـ ابن عصفور، **المقرّب**، ص462.

"([12]). وليس المقصد أنَّ حروف الزّيادة تكون زائدة دائماً؛ لأنّها قد تأتي زائدة وغير زائدة " وإذا احتيج إلى زيادة حرف لغرضٍ لم يكن إلا من هذه العشرة، وأصل حروف الزّيادة حروف المدّ، واللّين التي هي الواو والياءُ والألف؛ لأنّها أخفّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً، وأقلّها كلفة"([13]). وحروف الزّيادة غير مقتصرة على الحروف العشرة؛ إذ جميع حروف العربيّة قابلة لأنْ تكون حروفاً زائدة في الكلم دون الحروف. ويرى ابن جنّي وجود حروف زائدة غير الحروف العشرة، إذ يقول: " ومنها قولهم: صَمَحْمَحَ([14])، ودَمَكْمَكَ([15])، فالحاء الأولى هي الزّائدة، وكذلك الكاف الأولى، وذلك أنّها فاصلة بين العينين، والعينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولاً بينهما فلا يكون الحرف بينهما إلا زائداً، نحو عَثَوْثَلَ([16])، وعَقَنْقَلَ([17])، وخَفيفد([18]). وقد ثبت أيضاً بما قدّمناه قُبلاً "أنَّ العين الأولى هي الزائدة، فثبت إذاً أنَّ الميم والحاء الأوليين في "صَمَحْمَحَ" هما الزّائدتان، وأنَّ الميم والحاء الأخريين هما الأصلان"([19]). والزّيادة اشتراك بين الأسماء والأفعال.

وقد قسم ابن يعيش الزّيادة إلى ثلاثة أنواع:([20])

ـ زيادة معنى؛ نحو ألف فاعل، وضارب، وعالم. ونحو حروف المضارعة، يختلف اللّفظ بها لاختلاف المعنى.

ـ زيادة إلحاق: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل، أْن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطّردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التّركيب بتلك الزّيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيّنة والسّكنات"([21])؛ نحو زيادة الواو في كوثر، وجوهر، ألحَقَتِ الواو الكلمة بجعفر، ودحرج.

ـ زيادة بناء فقط لا يُراد بها شيء ممّا تقدّم؛ نحو ألف حمار، وواو عجوز، وياء سعيد.

وعندما يُنظر إلى الكلمة المتّصلة بالمكوّنات السّابقة جميعها، نجدها تتحلّل إلى: أصل، سابقة، مقحمة، لاحقة. وتتباين اللّغات فيما بينها في استخدام اللّواصق؛ لذا "فاللّغات ليست كلّها من نوع واحد من حيث التّركيب الدّاخليّ للكلمات، ومن حيث الطّرق المختلفة التي تستخدم فيها، للدّلالة على مواقع الكلمات المختلفة من الإعراب في الجملة"([22]).

وتؤدّي اللّواصق بعض المعاني الدّلاليّة المتنوّعة، وقد تدلّ اللاصقة الواحدة على عدّة معانٍ؛ لأنَّ المفردات في حقيقتها، لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقة، بل تتَّخذ دلالتها منطلقة من السّياق الذي تودع فيه الكلم. والمقصد المأمول في هذا المبحث أنْ نصف المعاني الدّلاليّة التي تؤدّيها اللّواحق في العربيّة؛ إذ لواحق العربيّة تحتاج إلى دراسة مستوفية تستجمع دلالاتها وهي كالآتي:

---

[12] ـ ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 141/9.

[13] ـ المصدر نفسه، 141/9.

[14] ـ الصّمَحْمَح: الشّديد القويّ، ابن منظور، **لسان العرب**، 519/2،(صمَحَ)

[15] ـ يُقال رحىً دَمَكْمَك أي شديدة الطّحْن، ابن منظور، **لسان العرب**، 428/10،(دَمَكَ).

[16] ـ العثوثل: الكثير اللّحم، ابن منظور، **لسان العرب**، 324/11،(عَثَلَ).

[17] ـ العقنقل: الكثيب العظيم، ومن الأدوية: ما عظم واتّسع، ابن منظور، **لسان العرب**، 463/11،(عَقَلَ).

[18] ـ الخفيفد: قيل للظّليم لسرعته، قال ابن منظور: وهو ثلاثيّ من خَفَدَ، أُلحِقَ بالرّباعي، ابن منظور، **لسان العرب**، 163/3،(خَفَدَ)

[19] ـ ابن جنّي، **الخصائص**، 46/2.

[20] ـ المصدر نفسه، 143/9 - 144.

[21] ـ الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، 52/1.

[22] ـ خرما، **أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة**، ص278.

أوّلاً : التّاء الّلاحقة (ة، ت):

تلحق لاصقة التّاء بالأسماء والأفعال، وأكثر اللّواصق استعمالاً للتّفريق بين المذكّر والمؤنّث([23]). وسمّاها بعض النّحاة هاء التأنيث([24])، ويرى سيبويه أنَّ التّاء في نحو بِنْت، وأخْت، وثنتين وكِلْتا، للتأنيث([25])، وجعلها في باب ما لا ينصرف بأنّها ليست للتّانيث؛ وعلّله بأنَّ ما قبلها ساكن([26]). ويرى ابن جنّي أنَّ التّاء السّاكن ما قبلها ليست للتأنيث([27]). والمذهب الثّاني لسيبويه علّله ابن جنّي على أنّه محمول على التّجوّز؛ لأنّها لا توجد في الكلمة إلا في حال التّأنيث وتذهب بذهابه، لا أنّها في نفسها زائدة للتّأنيث، بل أصل كتاء "عفريت" و"ملكوت"، فإنّها بدل لام "أخ" و"ابْن"([28]). وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا إلا أنْ يكون ما قبلها ألفاً؛ كقناة، وفتاة، وحصاة، والباقي كلّه مفتوح؛ كرُطبَة، وَعِنْبَة"([29]). ونضيف إلى استثناء ابن جنّي المفردات ذات المقطع الواحد حين الوقف؛ نحو بِنْت، وأخْت لمنْ عدّها تاء تأنيث. والصّواب ما رآه ابن جنّي، إذ الأسماء الدالّة على التأنيث لا تكون ملتصقة بتاء التأنيث في جميع أحوالها، فكلمة "أمّ" لا يجوز فيها التّذكير، وغير ملتصقة بمورفيم تاء التّأنيث.

ولاصقة تاء التأنيث غير دالّة على التأنيث دائماً إذ تخرج إلى معانٍ دلاليّة أخرى:

- التّفريق بين الجنس والواحد: نحو تَمْر تَمْرَة، وبَقَر بَقَرَة([30]). فتمْر جمع للجنس، وتَمْرة مُفرد، جُمِعَ جنسُه بإضافة لاصقة التّاء إليها.
- للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس: نحو امرئ وامرأة، ومِرء ومرأة، وشيخ وشيخة، وقالوا: غلام وغلامة، ورَجُل ورَجُلة([31]).
- المبالغة في صفة المدح والذم: فقد قالوا لمن يمدحونه: رجل علاّمة، ونسّابة، وراوية، فيُقال رجل راوية الشّعر، وبعير راوية، وبَغْل راوية، أي يكثر الاستقاء عليه، وقالوا في الذّمّ: رجلٌ لحّانَة وهِلْباجة، أي الثّقيل من النّاس الأحمق([32]).
- لتأكيد التّأنيث: وهو قليل؛ نحو ناقة، ونعجة، وذلك أنَّ النّاقة مؤنّثة من جهة المعنى؛ لأنّها في مقابلة جمل، وكذلك نعجة في مقابلة كَبْش، فلم يكن محتاجاً إلى علامة تأنيث؛ فصار دخولها على سبيل التّأكيد؛ لأنّه كان حاصلاً قبل دخوله([33]).
- لتأكيد تأنيث الجمع: لأنَّ التّكسير يُحدث في الاسم تأنيثاً؛ ولذلك يُؤنّث فعله؛ نحو حِجارة، وذِكارة، وصُقورة، وعُمومة([34]). وهو لَصق جائز، وقد يكون واجب اللّصق في " أفعِلة" كـ"أغْرِبة" و"فِعْلَة" كـ "فِلْحَة"([35]).

---

23 - سيبويه، **الكتاب**، 37/2 - 38.
24 - المصدر نفسه، 220/3.
25 - المصدر نفسه، 4/ 317.
26 - المصدر نفسه، 221/3.
27 - ابن جني، **الخصائص**، 178/1 - 179.
28 - ابن جني، **الخصائص**، 178/1، والسّيوطي، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، ص112.
29 - ابن جني، **الخصائص**، 1/ 178.
30 - سيبويه، **الكتاب**، 582/3، وابن السّرّاج، **الأصول**، 407/2، وابن عصفور، **المقرّب**، ص462.
31 - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 97/5.
32 - المهلّبي، **جمع الفرائد وحصر الشّرائد**، ص249 - 250، وابن السّرّاج، **الأصول**، 408/2، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 96/5، وابن عصفور، **المقرّب**، ص462.
33 - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 98/5، وابن عصفور، **المقرّب**، ص462..
34 - المهلّبي، **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**، ص249، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 98/5، وابن عصفور، **المقرّب**، ص462.
35 - سيبويه، الكتاب، 568/3.

ـ الإتيان في معنى ياء النّسب: نحو المهالبة، والأشاعثة، والمسامعة، والأصل مُهَلَّبيّ، وأشْعَثيّ، ومَسْمَعيّ. فلمّا لم يأتوا بياء النّسب أتوا بالتّاء عوضاً منها، فأفادت النّسب كما كانت تّفيده الياء في مُهلبيّ ونحوه([36]).
ـ الدّلالة على التّعريب: نحو جَواربة، ومَوازِجة؛ لأنَّ الجَوْرَب أعجميّ، والمَوازِجة جمع مَوزَج، وهو كالجَوْرَب. وهو مُعرّب. وأصله بالفارسيّة موزة([37]).
ـ إلحاقها للعوض في الجمع عن ياء محذوفة: فلا بُدَّ منها أو من الياء في الذي على زنة "مَفاعيل"؛ نحو فَرَازِنة، وجَحَاجِحَة في جمع فَرزان، وجَحجاح، وقياسه فَرَازِين وجَحَاجيح، فلمّا حذفوا الياء وليست ممّا يُحذف. عوّضوا التّاء منها([38]).
ـ دخولها عوضاً عن ياء الإضافة وذلك في: أب، وأم، فنقول: يا أبَة، ويا أمَّة، نريد: يا أبي، ويا أمّي([39]).
ـ التّكثير: نحو غرفة، وعِمامة، وإداوة، ونِهاية، فالهاء ها هنا داخلة للتّكثير([40]).
ـ إفادة التّذكير: وممّا يدلّ على أنَّ لاصقة التّاء لا تفيد التأنيث بشكل مطلق إفادتها التّذكير في الأعداد، فتلتصق بالعدد المذكّر من ثلاثة إلى عشرة، يُقال: عندي ثلاثة رجال، وأربعة غِلمان، ولا تلتصق بالعدد المؤنّث من الثّلاثة إلى العشرة، يُقال: عندي ثلاث نسوة، وأربع جوار([41]). فالأعداد "تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء، فالتّاء فيها علامة للتّذكير، وسقوطها للتّأنيث"([42]).
وقد تلحق لاصقة التّاء الفعل الماضي؛ في نحو قامَتْ هند، لإفادة تأنيث الفاعل، وقد يكون إلصاقها واجباً في مواضع، وجائزاً في أخرى، ومذهب ابن الأنباري إثباتها، وقباحة حذفها. يقول: " واعلم أنَّ أفعال المؤنّث إذا لاصقتها، كان الاختيار إثبات التّاء، وكان حذفها قبيحاً، كقولك: قامتْ هندٌ وفاطمة"([43]).
ومستصفى القول في تاء التأنيث أننا لا نعدّها ذات أصالة في التّأنيث، بل تؤدّي معاني دلاليّة متباينة؛ نحو التّذكير، والنّسبة، والإفراد، والعُجمة، والتّعويض، وغير ذلك من المعاني المختلفة، وهو ما يُخرجها عن أصالة التأنيث.

ثانياً: الياء:
أ- تلازم الأسماء دون الأفعال، للدّلالة على النّسبة، وهي ياء مشدّدة([44]). وعلّلوا مجيئها مشدّدة "لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلّم"([45])، وإضافتها إلى الاسم لا تُشكّل بنية مقطعيّة كاملة، فكلمة عُمَر تتألّف في الوقف من مَقطَعين(ص ح/ص ح ص) وبعد إلصاق الياء بالكلمة يتغيّر النّسيج المقطعيّ للكلمة فتصبح(ص ح/ص ح/ص ح ص ص)، فأصبحت الكلمة مكوّنة من ثلاثة مقاطع.
وإضافة إلى معنى النّسبة الذي تؤدّيه هذه اللاصقة فهناك معانٍ أخرى تُستفاد من لصقها بالأسماء:

---

[36] ـ المهلّبي، **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**، ص250، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 98/5، وابن عصفور، **المقرّب**، ص462.
[37] ـ ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 98/5.
[38] ـ ابن السّرّاج، **الأصول**، 408/2 ـ 409، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 98/5.
[39] ـ ابن عصفور، **المقرّب**، ص462.
[40] ـ المهلّبي، **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**، ص249.
[41] ـ المصدر نفسه، ص 249.
[42] ـ الجرجاني، **الجمل**، ص35.
[43] ـ ابن الأنباري، **المذكّر والمؤنّث**، ص224.
[44] ـ سيبويه، **الكتاب**، 334/3، والأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، 13/2.
[45] ـ المبرّد، **المقتضب**، 133/3.

- التّفريق بين الجنس والواحد: إذ تميّز الواحد من جنسه؛ نحو روم روميّ، وزنج زنجيّ([46])، وهي تشبه هاء التأنيث في فصلها بين المفرد وجنسه؛ في نحو تَمْر وتَمْرة، وشعير وشعيرة([47]). وسمّاها الأستراباذي ياء الوحدة، إذ "ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنّسبة؛ لأنَّ معنى زنجيّ شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم"([48]).
- المبالغة: نحو أحمريّ ودوّاريّ([49])، وسمّاه ابن جنّي الاحتياط في إشباع معنى الصّفة([50])، والغرض منها توكيد الوصف([51]).

ب- وفي دلالتها على المذكّر والمؤنّث([52]) فقد تكون قصيرة أو طويلة:

- تأتي كسرة طويلة في بعض الضّمائر؛ نحو "ذي"(ص ح ح)، و"هذي"(ص ح ح/ص ح ح).
- تأتي كسرة قصيرة في بعض الضّمائر؛ نحو "أنتِ" (ص ح ص/ ص ح) للمؤنَّث، و"أنتَ" للمذكّر، وبنيتها المقطعيّة لا تغيّر فيها عن المؤنّث، و"أكرَمَكَ" للمذكّر (ص ح ص/ ص ح/ص ح/ص ح)، و"أكرَمَكِ" للمؤنّث، وبنيتها المقطعيّة لا تغيّر فيها عن المذكّر.

" وقد خصّوا المؤنّث بالكسر؛ لأنَّ الكسرة من الياء، والياء ممّا تؤنّث بها"([53]).

- تأتي الكسرة القصيرة في بعض أعلام النّساء؛ نحو "رَقَاشِ"، و"حَذامِ"، و"قَطَامِ" ،"وقد اختير له الكسر؛ لأنّه كان معدولاً عمّا فيه علامة تأنيث، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأنَّ الكسر من علامات التّأنيث"([54]). وهي أعلام مؤنّثة معدولة عن "راقشة"، و"حاذمة"، و"قاطمة".
- تأتي الكسرة القصيرة في الفعل الماضي فتكون علامة تأنيث؛ نحو دَرَسْتِ (ص ح/ ص ح ص/ص ح).
- تأتي الكسرة الطّويلة في الفعل المضارع وفعل الأمر؛ نحو "تَجْلِسينَ" (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح)، و"اجْلِسي" (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح).

فبنية الضّمير" أنْتِ" تتضمّن "تاءً" زائدة لمعنى المخاطبة، وليس "تاء" تأنيث؛ ذلك أنَّ حركتها كسرة زائدة للتّأنيث.

ج- التّنوين:

لاصقة من لواصق التّعيين، ونعدّها مورفيماً متّصلاً، وتؤثّر في البنية المقطعيّة للكلمة الملتصقة بها. فكلمة"وَلَدْ" تتكوّن من مقطعين صوتيين في الوقف(ص ح/ص ح ص)؛ الأوّل قصير والثّاني متوسّط مغلق، وبعد التصاق التّنوين بكلمة "ولدْ" تصبح مكوّنة من ثلاثة مقاطع صوتيّة(ص ح/ص ح/ص ح ص)؛ الأوّل والثّاني قصيران، والثّالث مقطع متوسّط مغلق. ولا تلتقي لاصقة التّنوين مع لاصّقة(ال) التّعريف؛ " لأنَّ التّنوين دليل التّنكير، واللام دليل التّعريف، ولا يكون الاسم منكّراً مُعرّفاً في حال واحدة"([55]). ولا تقتصر لاصقة التّنوين على معنى التّنكير حسبُ بل تؤدّي معاني دلاليّة أخرى:

---

[46] - الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، 4/2.
[47] - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 143/5.
[48] - الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، 79/2.
[49] - المصدر نفسه، 4/2.
[50] - ابن جني، **الخصائص**، 73/3.
[51] - المصدر نفسه، 146/3.
[52] - يرى بعض علماء العربيّة أنّ الكسرة ممّا يؤنّث به، وإنّما الكسرة من الياء، سيبويه، **الكتاب**، 3/ 272، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 3/ 92، والمرادي، **الجنى الدّاني**، ص181.
[53] - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 86/3.
[54] - المبرّد، **المقتضب**، 270/1.
[55] - المهلّبي، **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**، ص226.

ـ تحديد الزّمن: إذ تحدّد زمناً بعينه عندما تلتصق بالظّروف" يُقال: صِيدَ عليه صباحاً، ومساءً، وعِشاءً، إذا أرَدْتَ عِشاء يومِكَ ومَساءَ ليلَتِكَ؛ لأنّه لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً"([56]).
ـ الوحدة: نحو قوله ـ تعالى ـ: {وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى}([57]) أي رجلٌ واحد([58]). ويظهر أثر التّنغيم في تأدية أكثر من معنى، ففي الكلام المستعمل في قولنا: جاء رجلٌ؛ يُفضي التّنغيم وتشكّلات حركات الجسد المساندة لأداء المعنى إلى أداء معانٍ متعددة، فقد يُراد من هذه العبارة معنى الوحدة، وقد يُراد معنى التّعظيم أو الضّدّ.
ـ التّعظيم والتّكثير: نحو قوله ـ تعالى ـ: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِك}([59]) أي رسلٌ عظامٌ ذوو عددٍ كثير([60]).
ـ التّحقير: نحو قوله ـ تعالى ـ:{مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ}([61]) أي من شيء حقير مهين، ثمَّ بيّنه بقوله: {مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ}([62]) بمعنى انحطاط شأنه إلى حدٍ لا يُمكن أنْ يُعرّف([63]).
ـ التّقليل: نحو قوله ـ تعالى ـ: {وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }([64]) أي رضوان قليل منه أكبر من الجنّات؛ لأنّه رأس كلّ سعادة([65]).

ويُستفاد من لاصقة التّنوين تحديد معنى الزّمن عند التصاقها باسم الفاعل مُضافاً إليها قرائن زمنيّة أخرى، إذ قد تؤدّي معنى الحال، أو الاستقبال؛ نحو " قولك هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعملُه مثل هذا يضربُ زيداً غداً، فإذا حدّثتَ عنْ فعلٍ في حين وقوعه غيرَ منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبد اللهِ السّاعة، فمعناه وعملُه مثلُ هذا يضربُ زيداً السّاعة"([66]). وتجرّد اسم الفاعل من لاصقة التّنوين والإضافة يعني أنّه لا يُراد به زمن، بل المقصد ثبوت الصّفة، فيستعمل استعمال الأسماء الجامدة التي لا تقترن بزمن مُحدّد؛ نحو: محمّدٌ عاقل، وخالد متواضع([67]).

د- الألف والنّون:

لاصقة من لواصق العدد تلتصق بالأسماء والأفعال للدّلالة على التّثنية، قال سيبويه: " واعلم أنَّ التّثنية إذا لحقتْ الأفعال المضارعة علامة للفاعِلَينِ لحقتها ألف ونون"([68]). ولحاقها للأسماء علامة رفع، وبالياء والنّون علامة نصب وجرّ، وقد تفارق النّونُ الألفَ في حالة الإضافة، وهي مورفيم متّصل يُفضي التصاقه ببنية الكلمة إلى تغيّر بنيتها المقطعيّة، فكلمة " قَمَر" في حال الوقف مكوّنة من مقطعين صوتيين(ص ح/ص ح ص)؛ الأوّل قصير، والثّاني متوسّط مغلق، وعند التصاق مورفيم الألف والنّون بالكلمة تصبح "قمران"(ص ح/ص ح/ص ح ح ص) ثلاثة مقاطع؛ مقطعان قصيران، والثّالث مقطع طويل. وتؤدّي لاصقة الياء والنّون معاني دلاليّة إضافة إلى دلالتها الأساسيّة على التّثنية؛ ذلك أنّها تفيد معنى الجمع للدّلالة على التّكثير، وتكرار العمل

---

56 ـ سيبويه، **الكتاب**، 225/1.
57 ـ سورة القصص، آية 20
58 ـ السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، 291/2.
59 ـ سورة فاطر، آية 4.
60 ـ السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، 292/2.
61 ـ سورة عبس، آية 18
62 ـ سورة عبس، آية 19.
63 ـ السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، 292/2.
64 ـ سورة التوبة، آية 72.
65 ـ السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، 292/2.
66 ـ سيبويه، **الكتاب**، 164/1.
67 ـ المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة**، ص 83، وفاضل السّامرّائي، **معاني النّحو**، 152/3.
68 ـ سيبويه، **الكتاب**، 19/1.

والتّوكيد([69])؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ}([70]) أي كرّة بعد كرّة لا كرّتين اثنتين([71]).

هـ ـ الألف والتّاء:

لاصقة الألف والتّاء من لواصق النّوع والعدد، والتصاقها بالأسماء دلالة على جمع المؤنّث السّالم، وإضافتها إلى الكلمة تُفضي إلى إضافة مقطعٍ صوتيّ لبنيتها، فكلمة "فاطمة" في الوقف تأتلف من ثلاثة مقاطع صوتيّة(ص ح ح/ص ح/صْ ح ص)؛ مقطع متوسّط، ومقطع قصير، ومقطع متوسّط، وعند إضافة لاصقة الألف والتّاء "فاطماتْ"، تصبح بنيتها المقطعيّة(ص ح ح/ص ح/ص ح ح ص) مقطعاً متوسّطاً، ومقطعاً قصيراً ومقطعاً طويلاً. وتؤدّي لاصقة الألف والتّاء معاني أخرى إضافة إلى معنى التأنيث:

ـ الدّلالة على القلّة: قال سيبويه:" وأمّا ما كان على "فَعْلَة" فإنّك إنْ أردْتَ أدْنى العدد جمعتها بالتّاء وفتَحْتَ العيْن، وذلك قولك: قَصْعَة وقَصَعَات، وصَحْفَة وصَحَفَات، وجَفْنَة وجَفَنَات"([72]).

ـ الدّلالة على الكثرة: نحو قول حسّان بن ثابت([73]):

لنا الجَفَنات الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى   وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا.

فلم يُرِدْ أدنى العدد([74])، فـ"الجَفَنات" لم يُرد الشّاعر بها القلّة، بل الكثْرة، إذ لم يُرد جفَنات قليلة؛ لأنّه لو أراد ذلك لم يكن مُبالغاً في المدح([75]).

وقال ابن خروف "جمعا القلّة والسّلامة مشتركان بين القلّة والكثرة"([76]). ويذهب الميداني إلى أنَّ الجمع المصحّح؛ مذكّره ومؤنّثه للقلّة([77]). بينما يرى البصريّون أنَّ " الألف والتّاء في المجموع بهما يقعان للقليل والكثير، والقليل العشرة فما دونها، والكثير ما فوق ذلك"([78]). وقال الكوفيّون: " بل هما لأقلّ العدد فقط([79]). وأرى أنَّ إضافة لاصقة "ال" للجمع السّالم تكسبه دلالة الكثرة، إذ إنَّ دلالة الجَفَنات مختلفة عن دلالة " جَفَنات" دون "ال" من حيث القلّة الكثرة، وقد وجدنا إشارات تثبت ما ذهبنا إليه؛ " فجموع القلة إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية، أو أضيفت، عَمَّت وصارت لا تخص القليل، والعام مستغرق لجميع الأفراد"([80])، وقد أشار إلى ذلك الزّمخشري في تفسيره لقوله ـ تعالى ـ: {وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ}([81])، إذ قامت الثمرات مقام الثمر أو الثمار؛ لأنَّ هذا من الجمع المحلّى بالألف واللام، فهو وإن كان جمع قلة، فإن الألف واللام التي للعموم تنقله من الاختصاص لجمع القلة للعموم، فلا فرق بين الثمرات والثمار، إذ الألف واللام للاستغراق فيهما، ولذلك رَدَّ المحققون على من نُقِدَ على حسان بأن هذا جمع قلة، فكان ينبغي على زعمه أن يقول: الجِفان وسيوفنا، وهو نقد غير صحيح([82]).

---

[69] ـ الأزهري، **شرح التّصريح**، 36/2.
[70] ـ سورة الملك، آية 4.
[71] ـ الزّمخشري، **الكشاف**، 576/4.
[72] ـ سيبويه، **الكتاب**، 578/3.
[73] ـ حسّان بن ثابت، **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري**، ص221.
[74] ـ سيبويه، **الكتاب**، 578/3.
[75] ـ ابن الأنباري، **المذكّر والمؤنّث**، 225/1.
[76] ـ ابن الحاجب، **الكافية في النّحو**، 191/2.
[77] ـ الميداني، **نزهة الطّرف في علم الصّرف**، ص92.
[78] ـ الزّبيدي، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ص90.
[79] ـ المصدر نفسه، ص90.
[80] ـ أبو حيّان، **البحر المحيط**، 187/7.
[81] ـ سورة البقرة، آية 22.
[82] ـ الزّمخشري، **الكشّاف**، 94/1، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 238/1.

و- ألف التأنيث:

وهي على ضربين: مقصورة وممدودة، وهما يلتصقان بالأسماء حسبُ، ويحدّدان النّوع، ودخولهما على بنية الاسم يُحدثُ تأثيراً في البنية المقطعيّة له، فكلمة " ذِكْر" تتألّف في الوقف من مقطع طويل(ذِ، كْ، ر) (ص ح ص ص)، وبعد إلصاق الألف المقصورة ببنيتها تُصبح (ذِكْرَى) مؤتلفة من مقطعين صوتيين؛ (ص ح ص) و(ص ح ح). وكلمة نحو (صَحْر) في الوقف تأتلف من مقطع طويل (صَ حْ ر) (ص ح ص ص)، وعند إلصاق الألف الممدودة ببنيتها المقطعيّة تُصبح مؤتلفة من مقطعين صوتيين (صَ حْ) و(رَاء) (ص ح ص/ ص ح ح ص). وقد حدّ ابن يعيش الألف المقصورة بقوله: "تكون مفردة ليس معها ألف أخرى فتمدّ، إنّما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف فلا يدخلها شيء من الإعراب، لا رفع، ولا نصب، ولا جرّ. كأنّها قَصُرَتْ عن الإعراب كلّه، من القصر وهو الحَبْسُ"([83]). وقالوا: إنَّ ألف التّأنيث المقصورة أصل للممدودة([84]).

وتزاد الألف آخراً على ثلاثة أضرب:([85])

- أحدها للتّأنيث؛ نحو دنيا، وحُبْلى.
- الثّاني أن تكون مُلحقة؛ نحو أرطىً([86])، ومِعْزىً، فمن نوّن فألفه ألف إلحاق، ومن لم ينوّن للتّأنيث .
- الثّالث أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق، بل لتكثير حروف الكلمة؛ نحو القبعثرى.

وأمّا الألف الممدودة، فتجيء على ضربين:([87])

- الأوّل: ما يكون صفة للمؤنّث، ولمذكّره لفظة على غير بنائه، ويجيء على فَعْلاء؛ نحو حمراء، وصفراء، وعوراء، ومذكّرها على أفْعَل.
- الثّاني: ما يجيء اسماً وليس له مذكّر اشتقَّ له من لفظه، وهو يجيء اسماً؛ للواحد، والجمع. فالواحد؛ نحو صحراء، وطَرْفاء. وللجمع؛ نحو الُحكماء، والأصدقاء.

ز- الضّمائر المتّصلة:

تلتصق الضّمائر المتّصلة بالأسماء والأفعال، وهي نوعان: متّصلة، ومنفصلة. والمنفصلة خارجة من اللّواصق، ونخرج منها الضّمائر (هم، هما، هن)، إذ إنَّ فصلها عن الكلمة الملتصقة بها يجعلها تدلّ على معنى مفيد، واللاصقة لا يُمكن استعمالها مستقلّة، لذا تكون اللواصق الضّميريّة؛ نحو (تَ، تُ، تِ، تُما، تُم، تُنَّ)، و"ياء" المخاطبة، و"واو" الجماعة، و"ياء" المتكلّم، و"ألف" الّتثنية، و"كاف" الخطاب، و"هاء" الغيبة، و"نا" الفاعلين، لواصق لا يُمكن استعمالها بمعنى دون التصاقها بالجذر.

وإضافة لاصقة الضّمائر المتّصلة إلى بنية الكلمة يؤدّي إلى إضافة مقطع صوتيّ جديد للكلمة أحياناً، فكلمة: " ذَهَبْتُ"(ص ح ص ح ص/ص ح)، أصبَحت مكوّنة من ثلاثة مقاطع بعد إضافة لاصقة الضّمير إليها، فأضيف لمقاطعها مقطع صوتيّ قصير(ص ح). أمّا كلمة"ذَهَبُوا"(ص ح/ص ح/ص ح ح) فأضيف إلى بنيتها المقطعيّة مقطع ثالث وهو مقطع متوسّط.

---

83 - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 5/ 107.

84 - ابن مالك، **شرح الكافية الشّافية**، 2/ 222.

85 - الزّجاجي، **كتاب الخطّ**، ص 30، وابن مالك، **شرح الكافية الشّافية**، 2/ 224 - 225، وابن الحاجب، **الكافية في النّحو**، 2/ 166 - 167. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 5/ 107.

86 - في الأصل "أرطا ومعزا"، والأرطى: نوع من الشّجر ينبت بالرّمل، واحدته أرطاة، والألف في الكلمتين للإلحاق، ابن منظور، **لسان العرب**، 7/277،(معز). و9/122،(أرطا).

87 - ابن السّرّاج، **الأصول في النّحو**، 2/ 410- 411، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 5/ 110.

فلاصقة التّاء، تحدّد الشّخص، والعدد، والنّوع. والإبانة عن معنى النّوع، والشّخص، والعدد، يكون عن طريق ما يُضاف إلى التّاء. فالتّاء المضمومة؛ نحو "ذَهَبْتُ" للمتكلّم المفرد دون تحديد الجنس، وذَهَبْتَ للمخاطب المفرد المذكّر، وذَهَبْتِ للمخاطبة المفردة المؤنّثة، والتّاء مُضافة إلى "ما" في نحو "ذَهَبْتُما" للاثنين المخاطبَين، والمخاطَبتين، والتّاء مُضافة إلى "الميم" في نحو "ذَهَبْتُم" لجماعة المخاطبين، ومُضافة إلى النّون في نحو "ذَهَبْتُنَّ" لجماعة المخاطبات.

والكاف أيضاً تكون قادرة على تعيين الشّخص، والعدد، والنّوع، عن طريق ما يُضاف إليها، في نحو كتابُكَ، وكتابُكِ، وكتابُكُما" للمخاطَبَيْن، والمخاطَبَتين، وكتابُكُم، وكتابُكُنَّ.

وقد تلتصق الكاف بالفعل أيضا؛ نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَكِ، وضرَبَكُما، وضَرَبَكُم، وضرَبَكُنَّ، وتدلُّ على المعنى التّعيينيّ في الاسم نفسه، فالتصاقها بالاسم، أو الفعل، يؤدّي المعنى نفسه من جهة التّعيين. والتصاقها ببعض الضّمائر المنفصلة، يؤدّي المعنى التّعيينيّ نفسه؛ نحو إياكَ، وإياكِ، وإياكُما، وإياكُم، وإياكُنَّ.

ولاصقة الياء أيضاً هي من اللّواصق التي تُحدّد الشّخص، والنّوع، والعدد عند التصاقها بفعل الأمر. وهي تدلّ على التّأنيث، والمخاطبة، والإفراد؛ في نحو اكتبي، واذهبي.

وقد تلتصق الياء بالنّون للدّلالة على التّأنيث، وتفتَحُ النّون؛ لأنَّ الزّيادة التي قبلها بمنزلة الزّيادة التي في الجمع؛ نحو قولك: أنتِ تفعلينَ، ولم تَفْعَلي، ولنْ تَفْعَلي[88]. فتحدّد العدد، والنّوع، والجنس أيضا، والجزم والنّصب بمفارقة النّون لها غير مُحوّل الياء عن دلالتها.

وقد ذهب الأخفش إلى أنَّ الياء في تفعلين علامة تأنيث وهي ليست ضميراً، وممّا يؤكّد ذلك عنده أنّ التّأنيث قد جاء بالكسرة وهي مُجانسة للتّاء في نحو ضَرَبْتِ، في خطاب المؤنّث[89].

وتلتصق الواو بالأسماء والأفعال أيضا، والجمع السالم الذي تلتصق به الواو، دالٌ على القلّة ". فإنْ أطلق بإزاء الكثير فتجوّز... وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ هذا الضّرب من الجمع على منهاج التّثنية، فكان مثله في القلّة"[90].

وذهب فاضل السّامرّائي إلى أنَّ القول بإفادة الجمع السالم القلّة ليس على إطلاقه؛ لأنّه يدلّ على القلّة في الجوامد، وأمّا في الصّفات فدلالته على القلّه ليست باطّراد، بل إنَّ الأصل فيه عدم دلالته على القلّة[91]. وأرى أنَّ دلالة القلّة في الجمع السّالم أصل، غير أن إضافة الألف واللام لهما يُخرجهما من القلّة إلى الدّلالة على الكثرة.

وقد تتعاور بعض الضمائر في العربيّة لإفادة بعض المعاني، فقد يستعمل ضمير الجمع في مكان الواحد للدّلالة على معنى التّعظيم، " فيقال للرّجل العظيم: انظروا في أمري، وكان بعضُ أصحابنا يقول: إنّما يُقال هذا؛ لأنَّ الرّجل العظيم يقول: نحنُ فَعَلْنا"[92] وقد يستعمل الكاتب ضمير الجمع في مكان ضمير المفرد " تواضعاً أو رغبة في إخفاء ذاتيّته"[93]. ومن سَنن العرب أيضاً أنْ تأمر الواحد بأمر الاثنين؛ نحو افعلا ذلك، والمخاطب واحد[94].

ح- نونا التوكيد:

من اللّواصق الخاصّة بالأفعال دون الأسماء، وبالفعل المضارع دون غيره؛ لأنّها مشبّهة بالتّنوين، فخصّوها به؛ لكونه الأصل في الإعراب، وليس للماضي أصل فيه، ودخلت في الأمر

---

88 - سيبويه، **الكتاب**، 20/1، والمبرّد، **المقتضب**، 90/2.

89 - ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 14/2.

90 - ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 3/5.

91 - فاضل السّامرّائي، **معاني الأبنية في العربيّة**، ص126.

92 - السّيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، 333/1.

93 - تمّام حسّان، **من أسرار اللّغة**، ص155.

94 - السّيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، 334/1.

إجراء له مجراه([95]). وهذه النّون" لا تدخل إلا على مستقبل فيه معنى الطّلب"([96])؛ لأنَّ الحال مستغن غالباً عن التّوكيد لوضوح أمره، بخلاف الغائب في الغالب فإنّه غير متّضح، فكان أحوج منه إلى التّأكيد([97]) فـ" الماضي والحال موجودان حاصلان، فلا معنى لطلبِ حصولِ ما هو حاصل، وإذا امتنع الطّلب فيه امتنع تأكيده"([98]). وذهب سيبويه إلى أنَّ النّون والتّنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنّون الخفيفة ساكنة، وكذلك التّنوين، وهي علامة توكيد كما أنَّ التّنوين علامة المتمكّن([99]). وهما من حروف المعاني ويُراد بهما التّأكيد، ودخولهما على الأفعال المستقبلة يؤثّران" فيها تأثيرين؛ تأثيراً في لفظها، وتأثيراً في معناها. فتأثير اللّفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أنْ كان معرباً، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما"([100]). والتّوكيد بالثّقيلة أشدُّ من التّوكيد بالخفيفة ([101])؛ لأنَّ تكرار النّون بمنزلة تكرار التّأكيد.

وبعد:

فقد ظهر أنَّ اللّواحق التّصريفيّة في العربيّة تؤدّي معاني دلاليّة متنوّعة؛ ذلك أنَّ دخول اللّاحقة على بنية الكلم يُحدث فيها تأثيرين؛ تأثيرٌ بيّنٌ في اللّفظ فيما يخصّ البنية المقطعيّة للكلم، وآخرُ في المعنى. وقد ذهبْتُ إلى أنَّ دلالة القلّة في الجمع السّالم أصل، غير أنَّ إضافة الألف واللّام لهما يخرجهما من القلّة إلى دلالة الكثرة.

المراجع:

1 ـ الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الخزرجيّ،(ت.905 هـ)، **شرح التّصريح على التّوضيح**، ط1، 2م، دار الفكر للطّباعة والتّوزيع، بيروت.

2 ـ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن،(ت.686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ط1، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن ومحود الزفزاف)، دار الكتب العلميّة، بيروت.

3 ـ ابن الأنباري، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري،(ت.328هـ). **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق طارق الجنابي، ط2، دار الرّائد العربي، بيروت، 1986م.

4 ـ أنيس، إبراهيم (1966)، **من أسرار اللّغة**، ط3، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصريّة.

5 ـ تمّام حسان(1979)، **مناهج البحث في اللّغة**، الدّار البيضاء: دار الثّقافة.

6 ـ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن،(ت.471هـ)، **الجمل**، ط1، (تحقيق علي حيدر)، دار الحكمة، دمشق، 1972م.

7 ـ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان،(ت.392هـ)، **الخصائص**، (تحقيق عبد الحكيم بن محمّد)، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة.

8 ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدّين،(ت.646هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، ط1، (دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة)، دار عمّار، عمّان، ودار الجيل، بيروت، 1989م.

9 ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدّين،(ت.646هـ)، **الكافية في النّحو**، شرحه الشيخ رضيّ الدّين الأستراباذي،(ت.686هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1995م.

10 ـ حسّان بن ثابت،(ت.50هـ). **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري**،(د.ط) دار صادر، بيروت، (د.ت).

11 ـ أبو حيّان، محمّد بن يوسف،(ت.745هـ)، **البحر المحيط**، ط1،(دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض)، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993م.

---

[95] ـ ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 2/ 558.
[96] ـ ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 40/9.
[97] ـ ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، 558/2.
[98] ـ ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 41/9.
[99] ـ سيبويه، **الكتاب**، 579/3.
[100] ـ ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 9/ 37.
[101] ـ ابن عصفور، **المقرّب**، ص463، والأزهري، **شرح التّصريح**، 203/2.

12 ـ خرما، نايف(1978)، **أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة**، الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.

13 ـ الزّبيديّ، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ،(ت.802هـ)، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ط1،(تحقيق طارق الجنابي)، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، 1987م.

14 ـ الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت.538هـ). الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1977م.

15 ـ السّامرّائي، فاضل صالح (2005)، **معاني الأبنية في العربيّة**، ط1، عمّان: دار عمّار.

16 ـ السّامرّائي، فاضل صالح(2003)، **معاني النّحو**،ط2، القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر.

17 ـ ستيفن، أولمان(1975)، **دور الكلمة في اللّغة**، ط1،(ترجمة كمال محمّد بشر)، القاهرة: مكتبة الشّباب للطّباعة والنّشر.

18 ـ ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل النّحوي،(ت.316هـ)، **الأصول في النّحو**، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، ط3، بيروت، مؤسسة الرّسالة، 1996م.

19 ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت.180هـ)، **الكتاب**، ط2، (تحقيق ودراسة عبد السّلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

20 ـ السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن،(ت.911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم)، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصريّة، 1987م.

21 ـ السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن،(ت.911هـ). **الاقتراح في علم أصول النّحو**، تحقيق محمّد حسن الشّافعي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت،1998م.

22 ـ الشّهابي، مصطفى ،(1955). **المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث**، ط1، دار إيزيس للطبع والنشر والتّوزيع.

23 ـ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي،(ت.696هـ)، **المقرّب**، ومعه مُثل المقرّب، ط1، (تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ معوَّض)، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

24 ـ المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد،(ت.285هـ)، **المقتضب**، ط1،(تحقيق محمّد عضيمة)، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

25 ـ المسدّي، عبد السّلام(1997)، **مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات**، ط1، تونس: مؤسسة عبد الكريم للنّشر والتّوزيع.

26 ـ المنصوري، علي جابر،(1984). **الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة**، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد.

27 ـ المهلّبي، مُهذّب الدّين مهلّب بن حسن،(ت.583هـ). **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**، تحقيق عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة التّراث بمكّة المكرّمة، 1986م.

28 ـ الميداني، أحمد بن محمد،(ت.516هـ)، **نزهة الطّرف في علم الصّرف**، ط1، (تحقيق لجنة إحياء التّراث العربي في دار الآفاق الجديدة)، بيروت، دار الآفاق الجديدة،1981م.

29 ـ الهاشمي، التّهامي الرّاجي،(1982). **كيفيّة تعريب السّوابق واللّواحق في اللّغة العربيّة**، مجلّة اللّسان العربي،(عدد21)، الرّباط.

30 ـ ابن يعيش، موفق الدّين،(ت.643هـ). **شرح المفصّل**، مكتبة المتنبّي، القاهرة،(د.ت).

****